

الملتقى الوطني الأول في منطقة الجبل الأخضر لأعيان ومشائخ وقانونيين وأكاديميين ومؤسسات المجتمع المدني ببلدية ورادمة

برعاية المجلس البلدي ورادمة وبحضور مندوب السيد غسان سلامة مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا عقد اجتماع تمهيدي للملتقى لمناقشة النقاط الواردة في المطوية المقدمة من السيد المندوب حول موضوعات مقترحة للنقاش وذلك يوم الخميس الموافق 2018/04/19م، بعدها تعاقبت اللقاءات بالخصوص، وقد أسفر النقاش عن صياغة مسودة تعكس ما أتفق عليه الحضور، ويمكن حصر خلاصة الجلسات المتعاقبة من قبل السادة الحضور في الآتي :

نثمن كل الجهود المبذولة من البعثة الأممية ومن مندوبها في سبيل وضع الآليات الميسرة للاستماع لآراء الشعب الليبي على نطاق واسع يصل إلى كل البلديات والمدن، ونشكر ما طرحته من تساؤلات توجيهية من شأنها حصر الجهود للتركيز على حل الأزمة الليبية وتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف من منطلق واجباتها والمهام المنوطة بها والمسئولية التي تتحملها تجاه ليبيا.

وقد أظهرت كل النقاشات والحوارات في اللقاءات السابقة حرص بالغ وإدراك عالي من الجميع إلى ضرورة صياغة رؤية مبنية على النقاش البناء والتفكير العميق والشعور بالمسئولية تجاه الوطن والعمل بروح الفريق الواحد والإيمان بأن حل الأزمة الليبية يحتاج إلى النظر بعين الاعتبار إلى مستقبل ليبيا وتجاوز كل العراقيل التي قد تقف حجر عثرة أمام بناء واستقرار ووحدة دولة ليبيا.

وكان ذلك بمثابة الإطار العام لصياغة رؤية شاملة يمكن الانطلاق منها والبناء عليها، ونحن نرى أن هذه الرؤية يجب أن تكون مرتكزة على أمرين مهمين، أولهما صياغة المبادئ والثوابت الأساسية التي يجب التمسك بها، وثانيهما تحديد الآليات العامة الكفيلة بتحقيقها.

أولاً: المبادئ الأساسية والثوابت

الإطار العام

1. وحدة التراب الليبي وتوحيد مؤسساته وحمايتها بكل السبل.
2. المصالحة بين أبناء الشعب الليبي (على المستويين المحلي والوطني) والتأكيد على مبدأ التسامح بين الليبيين.
3. حل التشكيلات المسلحة ونزع السلاح الخارج عن سلطة الدولة.
4. محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه.
5. احترام القضاء والحفاظ على نزاهته.
6. العدالة بين أبناء ومكونات المجتمع الليبي (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الإدارية،....(الخ)

7. دعم العملية الدستورية فهي المؤسس للدولة الحديثة.

8. دعم مسار الديمقراطية وترسيخ أدواتها.

المؤسسة العسكرية

1. مؤسسة واحدة تحترم التراتبية العسكرية.
2. عقيدتها حماية الوطن والمواطن وحماية الدستور الذي يصوت عليه الليبيون.
3. بنائها وهيكلتها وفق أصول واضحة تحفظ عقيدتها.

المؤسسة الأمنية

1. تضمن تنفيذ القوانين والأحكام القضائية.
 2. تحفظ أمن المواطن والوطن.
 3. تنظم وفق الأصول المتبعة في تنظيم المؤسسات الأمنية.
- الدور الاجتماعي (القبيلة)

1. القبيلة مظلة اجتماعية لا يجب أن تعمل بشكل موازي لمؤسسات الدولة ولا تدعم من يقوم بذلك.
2. تنخرط في عملية المصالحة المحلية والوطنية وفق أدوار تحددها السلطات الرسمية في الدولة.
3. هي إطار اجتماعي يبتعد عن التدخل في التعيينات والتكليفات التي تتطلب كفاءات ولا تكون بأي حال من الأحوال معياراً لذلك.

ثانياً : الآليات التنفيذية المقترحة

يجب الأخذ في الاعتبار أن تحقيق المبادئ والثوابت السابقة لا يكون إلا بنزع السلاح بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير العامة والضرورية التي تعد شرطاً أساسياً لترسيخها، وهي في الوقت نفسه تحتاج إلى جملة من التدابير التفصيلية التي تتولها جهات متخصصة ومسئولة ذات خبرة ودراية وموضوعية يتم الاتفاق بشأنها لاحقاً، ومن هذه التدابير العامة ما يلي:

1. التزام بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بمسئولياتها من الأزمة الليبية، وذلك بموجب ما تنص عليه القوانين والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة بتمديد بعثتها في ليبيا، والاضطلاع بمهامها في هذا الشأن، كما يجب أن تتحمل مسئوليتها في توحيد المؤسسات ونزع السلاح ودعم المصالحة بين الليبيين.
2. التزام مبعوث الاتحاد الإفريقي ومبعوث جامعة الدول العربية بالمهام الواردة بقراري تكليفهما للقيام بمسئولياتهم تجاه الأزمة الليبية.
3. لا يجب أن تضطلع هذه المنظمات الإقليمية والدولية بأي عمل في ليبيا إلا وفق الإعلان الدستوري واللائحة التنظيمية الخاصة به.
4. ضرورة التمسك بالمسار السياسي في حل الأزمة الليبية وصياغته بما يبدد مخاوف الليبيين ويؤدي إلى توحيد الحكومة ومنع الانقسامات.
5. توحيد المؤسسات السيادية للدولة الليبية باعتبارها الركيزة الأساسية للمصالحة وتحقيق العدالة بين أبناء الشعب الليبي.
6. نزع السلاح شرط ضروري حتى يمكن تحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات والقبول بنتائجها، وتوحيد مؤسسات الدولة، ومحاربة الإرهاب.

ملاحظات ختامية

إن العمل على ترسيخ وتحقيق كل ما سبق يتطلب جهود متكاتفة من الجميع وبمساعدة المجتمع الدولي والجهات المحلية من سلطات رسمية ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات إعلامية تركز على مجموعة من النقاط :

1. الأزمة الليبية شأن داخلي ولا يكون التدخل الخارجي إلا بما يدعم المساعدة في بناء الدولة وتحقيق المصالحة.
2. محاربة الفساد بكافة أشكاله ضرورة ملحة لتسريع بناء الدولة.
3. الحفاظ على الأجسام السياسية المنتخبة فهي من سيمهد ويتولى ويقود إلى مرحلة الاستقرار والتسليم للأجسام السياسية المنتخبة القادمة.
4. من حق المواطن الليبي الحصول على الخدمات التي يحتاجها من الدولة دون تفرقة أو تسييس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
ووفقنا الله في خدمة وطننا الحبيب